

**أثر المصرف الصناعي
في تطور الصناعات في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الحكومية**

**الأستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي
الأستاذ المساعد الدكتور
علي عظم محمد
المدرس المساعد
محسن عدنان صالح**

**Impact of Industrial Bank
In the development of industries in Iraq 1968-1979
Historical study in the light of government documents**

**Prof. Dr
Abdul Hussain Jalil Al - Ghalbi
Assistant Professor Dr
Ali Azim Mohammed
Assistant teacher
Mohsen Adnan Saleh**

Abstract:

The second axis examined the role of the Industrial Bank in the development and industrial investment, and this axis in turn was divided into two branches, the first dealt with loans provided by the bank during the period of research, And the second highlighted the role of the Industrial Bank in the development of the mixed industrial sector, which received great support from it.

Keywords: Industrial Bank, Iraq, Administrative Formations, Industry, Documents, Investment.

الملخص:

تضمن البحث محورين رئيسيين الأول، جاء إجابة عن تساؤل خص تأسيس المصرف ومراحل تطوره والاهداف التي تأسس من أجلها وهيكله الإداري، أما المحور الثاني فدرس دور المصرف الصناعي في التنمية والاستثمار الصناعي وهذا المحور بدوره انقسم على فرعين الأول تناول القروض التي قدمها المصرف خلال مدة البحث، والثاني سلط الضوء فيه على دور المصرف الصناعي في تنمية القطاع الصناعي المختلط الذي لاقى دعماً كبيراً منه.

الكلمات المفتاحية : المصرف الصناعي

،العراق ، التشكيلات الادارية

،الصناعة ، الوثائق ، الاستثمار .

المقدمة

حرصت سياسة الدولة في دعم القطاع الصناعي بكافة قطاعاته العام، الخاص والمختلط وكان من سياستها في دعم هذا هو تأسيس المصرف الصناعي الذي كان تأسيسه قائماً على أساس تشجيع واستثمار رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية. كان لتأسيس المصرف سنة ١٩٣٦ وظهوره بشكل مشترك مع القطاع الزراعي وانفصاله سنة ١٩٤٠ لتوسع القاعدة الصناعية في البلاد وتطور مهامه ووظائفه ودوره حتى سنة ١٩٦٨ إذ سارت الدولة على خطى الاقتصاد الاشتراكي وكان المصرف الصناعي أحد المرتكزات المهمة التي استندت عليها الدولة في تطبيق هذه السياسة كل ذلك كان سبباً في دراسة دور المصرف الصناعي تاريخياً.

تضمن البحث محورين رئيسيين الأول، جاء إجابة عن تساؤل خص تأسيس المصرف ومراحل تطوره والاهداف التي تأسس من أجلها وهيكله الإداري، أما المحور الثاني فدرس دور المصرف الصناعي في التنمية والاستثمار الصناعي وهذا المحور بدوره انقسم على فرعين الأول تناول القروض التي قدمها المصرف خلال مدة البحث، والثاني سلط الضوء فيه على دور المصرف الصناعي في تنمية القطاع الصناعي المختلط الذي لاقى دعماً كبيراً منه.

استند الباحث على وثائق حكومية عدة تنوعت بحسب الجهات الصادرة منها وأهمها: (ملفات وزارة الصناعة) وضمت تقريران صادران عن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية لسنة ١٩٧٤، والتقرير السنوي للمصرف الصناعي لسنة ١٩٧٤ تكمن أهمية هذا التقرير لاشتماله على التشكيلات الإدارية للمصرف واحصائيات للقروض التي قدمها المصرف، وكذلك ضمت هذه الملفة دراسة هامة بعنوان (منجزاتنا عام ١٩٧٦) الصادر عن العلاقات العامة في وزارة الصناعة والمعادن وضم جميع المؤسسات العامة الصناعية وانجازاتها، أما الجهة الثانية (ملفات البنك المركزي العراقي) وتضمن تقارير سنوية وشهرية ونشرة، بلغ عدد التقارير السنوية ثلاثة تقارير اختصت بالسنوات: ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٨ تركزت أهميتها في البيانات المهمة التي اشتملت عليها الاحصائيات لجميع الصناعات وقروض المصرف الصناعي فضلاً عن المعلومات التي أوردتها عن الإنتاج الصناعي، أما التقارير الشهرية فكانت بعنوان (التقرير الاقتصادي الشهري في العراق)

وضم أعداد متفرقة للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٢ وهو من التقارير السرية المهمة لاحتوائها على بيانات خصت المصرف الصناعي، في حين ضمت الجهة الثالثة وهي (ملفات وزارة التخطيط) دراستين صدرت عن المعهد القومي للتخطيط احدهما بعنوان (تجارب في التصنيع) لـ(غسان محمد سعيد العبطان) وهي مجموعة محاضرات أُلقيت في دورة الدراسات العليا، والدراسة الثانية (سياسة التصنيع في العراق) لـ(مدحت القريشي) كما ضم البحث عدداً من الكتب والموسوعات ساهمت في دعم بعض البيانات وتعريف المصطلحات التي وردت في متن البحث فضلاً عن عدداً من الصحف والمجلات.

أولاً: التأسيس ... الأهداف ... التشكيلات الإدارية

تأسس المصرف الصناعي سنة ١٩٣٦ كمؤسسة مشتركة باسم (المصرف الزراعي الصناعي) وكان للتطورات الاقتصادية والمالية من جهة وتوسع القاعدة الصناعية في العراق من جهة أخرى له أثر في صدور قانون تأسيس المصرف الصناعي المرقم (١٢) لسنة ١٩٤٠^(١) لكن القانون لم ينفذ حتى سنة ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية إذ تم فصل المصرفين الى مصرف زراعي ومصرف صناعي الذي باشر بعمله بشكل مستقل في بداية سنة ١٩٤٧^(٢)، وقد بدأ المصرف برأسمال اسمي قدره نصف مليون دينار سنة ١٩٤٦ ووصل رأسماله إلى (١٠) مليون دينار سنة ١٩٦٥ ثم إلى (٥٠) مليون دينار سنة ١٩٧٩^(٣).

كانت وظيفة المصرف الصناعي إنماء الصناعة الوطنية بوسائل شتى هدفاً لعمله متتهجاً تمويل المشاريع الصناعية سواء كان غرضها للتأسيس أو التشغيل بالتطوير والتوسيع من خلال إتباعه الإجراءات التالية:

١. دعم المشاريع الصناعية بتقديم القروض لها لشراء المكائن والمعدات سواء كان لتأسيس هذه المشاريع أو لتحسين الإنتاج فيها.
٢. المساهمة في المشاريع الصناعية سواء مع القطاع الخاص أو المؤسسات الحكومية الأخرى والاشتراك معها كشركات مساهمة عامة.
٣. التوسط للمشاريع الصناعية لاستيراد المكائن والمواد الخاصة بها (الأعمال الصيرفية) وخزن البضائع من خلال تقديم السلف لها.

٤. تقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع الصناعية (الحساب الجاري)^(٤) وخصم الكمبيالات^(٥) وإصدار الكفالات لهم.
٥. النهوض بالمشاريع الصناعية من خلال وضع دراسات فنية واقتصادية ومالية لتوسيع المشاريع القائمة وتحسين الإنتاج فيها^(٦).
ضم المصرف الصناعي أقساماً عدة هي كالآتي:
 ١. قسم التسليف: من أهم أقسام المصرف تتركز مهمته في النظر بطلبات الاقتراض التي تم تقديمها من قبل أصحاب المشاريع الصناعية لمنحهم مبالغ القروض التي يستحقونها وفق تعليمات الإقراض ثم يتم استحصال هذه المبالغ من خلال تقسيطها ضمن جداول تثبت فيها مواعيد استحقاقها.
 ٢. قسم الصيرفة: أهم ما يقوم به هذا القسم فتح الاعتماد لاستيراد المكائن والمواد الأولية لحساب المشاريع الصناعية الوطنية وفتح الحسابات الجارية المدينة والدائنة ومسك السجلات الخاصة بها ومتابعة استحقاقها وإصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية^(٧) لحساب الصناعيين ومسك سجلات السندات المخصوصة لمتابعة استحقاقها، كما يعد هذا القسم الجهاز المنفذ للسلف القصيرة التي أقرها قسم التسليف.
 ٣. قسم المشاريع: تنحصر مهمته بالتحري عن المجالات الصناعية الممكنة وإقامة المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية لإقامتها ضمن القطاع الصناعي المختلط وله شعب ثلاث: الإحصاء، الدراسات، المساهمات.
 ٤. قسم الاستعلامات: تتركز مهمته في تقييم الكفاءة المالية والوضع الأدبي للمستلفين وكفلائهم وكشف مجمل التسهيلات المصرفية في المصارف الأخرى من خلال تطبيق نظام تبادل المعلومات الائتمانية والاستعلام عن المؤسسات والأفراد بناءً على طلب المديريات التابعة للمؤسسة العامة للتنمية الصناعية.
 ٥. قسم الحقوق: ويقع على عاتقه الإشراف على كافة القضايا ذات الطابع القانوني لإنجازها وإبداء المشورة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين لشروط العقد من المستلفين، وتمثيل المصرف في المحاكم في حال رفع أي دعوى يكون المصرف طرفاً فيها.

٦. قسم الإدارة الذاتية: يقوم بأعمال الإدارة، وتهيئة الملاك للمصرف، وتطبيق التعليمات الإدارية فيما يخص تنفيذ الأوامر الإدارية وإلزام منتسبي المصرف بالنظام وتنظيم إجازاتهم والعلاوات والترفيعات فضلاً عن تنظيم خفارات الدفاع المدني.

٧. قسم التدقيق: تم تشكيل هذا القسم في أيلول سنة ١٩٧٤ وبأمر بأعماله التي كان أهمها: تدقيق حسابات الأقساط المقبوضة من المستلفين، تدقيق ترحيل مستندات^(٨) القبض (الصرف) إلى السجلات، تدقيق كافة النفقات الإدارية والرأسمالية والتأكد من توفر الاعتمادات اللازمة لها قبل الصرف، تدقيق قوائم الرواتب المركز العام قبل الصرف وللغرض بعد الصرف وغيرها من الأعمال^(٩).

٨. قسم الحسابات: تولى هذا القسم الأمور المالية والحسابية التي يكون المصرف طرفاً فيها وتسجيل القيود الحسابية^(١٠) التي تنتهي بها معاملات القبض والصرف، ومسك السجلات وتنظيم الموازين وإعداد الحسابات التخمينية في بداية كل سنة والحسابات الختامية^(١١) في نهاية كل سنة^(١٢).

ثانياً: المصرف الصناعي ودوره في التنمية والاستثمار الصناعي

أ. القروض

يعد المصرف الصناعي من مؤسسات الاستثمار التي زاولت نشاطها ضمن صناعات القطاع الخاص وصناعات القطاع المختلط، إذ كانت الصناعات التابعة للقطاع الخاص مستفيدة من قروض المصرف الصناعي في حين استفاد القطاع المختلط من عملية التسهيلات المصرفية وذلك يعود إلى طبيعة العمل في كل من القطاعين إذ كان حجم عمليات القطاع المختلط التي تتطلب سيولة نقدية سريعة وأنية للتداول من خلال التسهيلات أكثر من القروض الطويلة الأجل^(١٣).

اختلفت نسبة القروض والفوائد بحسب نوع النشاط الصناعي والموقع الجغرافي فبالنسبة للنشاط الصناعي ميز الصناعات التي تسد العجز في الطلب المحلي والتي تدعم هيكل الصناعة وتنوعه من خلال دعمه بنسب القرض ومقدار فائدته وكذلك الحال للموقع الجغرافي إذ شجع إقامة المشاريع الصناعية في المناطق الأقل تطوراً التي وصلت

نسبتها ٥٠٪ وسعر الفائدة ٣٪ والمناطق المتوسطة ٤٠٪ والفائدة ٥٪ أما المناطق المتطورة ٣٠٪ والفائدة ٦٪^(١٤).

جاء ضمان نمو هذين القطاعين (الخاص والمختلط) من خلال تقديم القروض والخدمات المصرفية والمعونة الفنية والإرشادات الاقتصادية والهندسية والإدارية لأصحاب المشاريع الصناعية، ووضع دراسة مسبقة لإمكانات نجاح كل مشروع يراد تأسيسه فنياً واقتصادياً، والأهمية الاقتصادية للمشروع وعلاقته بالمشروعات الأخرى الرئيسية^(١٥)، في مجال تقديم القروض إلى المشاريع الصناعية الجدول رقم (١) يوضح قيم القروض التي قدمها المصرف الصناعي لدعم الصناعة في القطاعين الخاص والمختلط.

جدول رقم (١)

مبالغ القروض المصروفة من قبل المصرف الصناعي للمدة ١٩٦٨-١٩٧٨^(١٦)
(ملايين الدينارين)

السنة	مبلغ القروض	عدد القروض
١٩٦٨	-٢٣	١٢٩
١٩٦٩	-٣٣	١٧٤
١٩٧٠	-٢٧	١٥٥
١٩٧١	١.١٢	٤٥٦
١٩٧٢	١.٣١	٤٢٠
١٩٧٣	-٨٧	٣٦٦
١٩٧٤	١.٤٤	٤٠٢
١٩٧٥	٥.٤	٧٣٨
١٩٧٦	٧.٣٢	١٣٤٧
١٩٧٧	٩.٨١	
١٩٧٨	٧.٦٢	

الجدول أعلاه يوضح تذبذباً كبيراً في القروض المقدمة من المصرف الصناعي في دعمه للمشاريع الصناعية للقطاعين الخاص والمختلط، ففي سنة ١٩٦٨ تراوحت مبالغ القروض المقدمة من المصرف الصناعي ما بين (٣.٩) ألف دينار إلى (٤٦.٢) ألف دينار خلال الأشهر المبينة في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

القروض المقدمة من المصرف الصناعي سنة ١٩٦٨^(١٧) (بآلاف الديناري)

الشهر	كانون الثاني	آذار	نيسان	مايس	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
قيمة القرض	٤٦٢	٤٠٨	١٤٨	١٨٥	٣١٣	٩٧	٣٠٩	٤٢	٤٦٢

نلاحظ في الجدول أعلاه انخفاض قيمة القروض خاصة في شهري أيلول وتشرين الأول ويعود سبب ذلك إلى السياسة الجديدة التي اتبعها المصرف الصناعي في التسليف إذ منحه للمبالغ المطلوبة لم تكن على شكل قروض اعتيادية تقدم لآجال طويلة نسبياً بل كانت على شكل تسهيلات مصرفية قصيرة الأجل مما أدى إلى هبوط أقيام قروض المصرف الصناعي خلال أشهر هذا السنة^(١٨).

ازدادت نسبة القروض التي قدمها المصرف الصناعي خلال سنة ١٩٦٩ وتعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة ودائع الدوائر الحكومية الرسمية وشبه الرسمية لدى المصارف الاختصاصية ومنها المصرف الصناعي^(١٩)، في حين انخفضت خلال سنة ١٩٧٠ وذلك لانخفاض الموازنة الموحدة للمصارف الاختصاصية بسبب اندماج مصرف الرهون^(٢٠) في مصرف الرافدين^(٢١) وإضافة رأسماله والاحتياطي والتخصيصات إلى رأسمال مصرف الرافدين^(٢٢)، ليعاود ارتفاعه بشكل كبير سنة ١٩٧١ وهذا ناتج عن التوسع في الحركة الصناعية وانتعاش الاستثمار الصناعي من قبل القطاعين الخاص والمختلط^(٢٣).

واصل المصرف الصناعي ارتفاع قروضه خلال سنة ١٩٧٢ إذ منح إلى القطاع العام لصناعة السيارات مبلغ (٢٥٠) مليون دينار^(٢٤)، ورغم انخفاض القروض التي قدمها سنة ١٩٧٣ إلا إن سنة ١٩٧٤ شهدت ارتفاعاً كبيراً على الرغم من استمرار تركيز صرف القروض والتسهيلات للمعامل والصناعات في القطاعين الخاص والمختلط القائمة في بغداد بسبب التركيز الصناعي فيها وافتقارها في معظم محافظات العراق لكن سبب ارتفاع القروض عاد للتطور في أوضاع العراق المالية نتيجة زيادة إيراداته النفطية من جهة وسياسة الدولة في رعاية القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بشكل خاص من جهة أخرى فضلاً عن زيادة القدرة الشرائية للأفراد الذي نتج عن توظيف

أصحاب رؤوس الأموال إمكانياتهم في المشاريع الصناعية سواء من خلال توسيعها أو تأسيس مشاريع جديدة^(٢٥)، قابل ذلك السياسة المرنة التي اتبعتها المصرف الصناعي في تمويل الصناعات القائمة وتسهيل شروط الصرف ولجوء شركات القطاع المختلط للمساعدات المالية التي قدمها المصرف في توفير السيولة النقدية الضرورية لإنجاز أعمالها^(٢٦)، استمر ارتفاع نسبة القروض التي قدمها المصرف الصناعي خلال السنوات القادمة وبشكل مطرد خاصة في سنة ١٩٧٦ كان سببها تعديل قانون ونظام المصرف الصناعي بموجب التشريع المرقم (١٧٢) في السابع والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٧٥^(٢٧) إذ كان للتعليمات الجديدة أثراً كبيراً في اتساع حجم المبالغ المسلفة، ورغبة أصحاب المشاريع في القطاعين الخاص والمختلط بإجراء توسعات كبيرة في مصانعهم فضلاً عن فتح المصرف فروعاً جديدة في المحافظات لإيصال خدماته لكافة الصناعيين لتشجيعهم على الاستثمار الصناعي^(٢٨).

ب. المصرف الصناعي ودوره في تنمية القطاع الصناعي المختلط

تأسست معظم شركات القطاع الصناعي المختلط بدعم من المصرف الصناعي من خلال عمل أقسامه -كما مر آنفاً- في التحري عن المجالات الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية واختيار المشاريع الصناعية الصالحة للبلد وملائمة مع طبيعة الاستثمار الصناعي المختلط، وتوفير مستلزمات العمل الضرورية ابتداء من رأسمال وإداريين وكادر الحسابات وانتهاء بالاستشاريين والخبرة الفنية، فضلاً عن الدعم والرعاية التي أولاهها المصرف الصناعي وهذا أتى تبعاً لزيادة حجم عمليات هذه الشركات وتوسع خطوط إنتاجها وزيادة حاجتها لخدمات المصرف في مجال الصيرفة والتسهيلات المصرفية^(٢٩).

تابع المصرف الصناعي ضمن نشاطاته تطورات تقدم شركات القطاع المختلط^(٣٠) وقد بلغ رأس المال المدفوع خلال سنة ١٩٦٨ (١٩٢٨) ألف دينار أما مقدار مساهمة^(٣١) المصرف الصناعي في شركات القطاع المختلط (٦٦٣) ألف دينار، في حين ارتفع رأسمال المدفوع خلال سنة ١٩٦٩ إلى (٢٦٩٤) ألف دينار ومقدار مساهمة المصرف في السنة ذاتها ارتفع إلى (٩٧٢) ألف دينار وهذا بسبب مساهمة المصرف برأسمال المدفوع

إلى الشركة العامة لصناعة البطاريات بمبلغ (٦١١) ألف دينار فضلاً عن زيادة في مساهمة المصرف الصناعي في عدد من شركات القطاع المختلط^(٣٢).
واصل المصرف الصناعي دعمه لشركات القطاع المختلط خلال سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ إذ كانت مساهمة المصرف في رأسمال الشركات في سنة ١٩٧٠ وصلت إلى (١٣٨٣) ألف دينار أما في سنة ١٩٧١ فقد بلغ مقداره (١٥٦٨) ألف دينار وهذا يرجع الى زيادة شركتان إلى القطاع المختلط في هذه المدة وهي شركة البيرة الأهلية وشركة صناعات الكوت^(٣٣).

أدى المصرف الصناعي دوراً كبيراً في تأسيس وتوسيع معامل شركات القطاع المختلط خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٧٦ التي كان لها الأثر الواضح في زيادة إنتاجها وهي كالتالي:

١. شركة الصناعات الخفيفة: عملت بواقع ثلاثة خطوط: خط إنتاج المدافئ والطباخات الغازية، وخط إنتاج المدافئ، والطباخات النفطية، إذ قامت خلال سنة ١٩٧٤ باستيراد معمل جديد لصناعة الطباخات النفطية ذو طاقة إنتاجية عالية وكذلك أنتاح المصباح الزيتي (اللوكس)، أما الخط الثالث معمل إنتاج الثلاجات والمجمدات الكهربائية وقد تم استيراد خلال سنة ١٩٧٤ معمل جديد لصناعة الثلاجات مع القوالب الضرورية نظراً لإقبال المستهلكين على إنتاج الشركة فضلاً عن الخطوط الإنتاجية الثلاث كان لشركة الصناعات الخفيفة معملاً لصناعة الراديو والتلفزيون إلا إن ملكيته تم نقلها إلى شركة الصناعات الالكترونية في بداية تشرين الثاني سنة ١٩٧٣^(٣٤)، أضيفت خطوط إنتاجية حديثة لهذه الشركة خلال سنة ١٩٧٦ وهو خط لإنتاج المدافئ الزيتية الكهربائية وثلاجة حجم ١١ قدم فضلاً عن نصب معمل جديد متكامل لصناعة المجمدات الأفقية^(٣٥)، وافتتح مشروع مجمع الصناعات الخفيفة في محافظة ديالى تضمن مشروع المكواة الكهربائية بكلفة (١,٢٥) مليون دينار وبطاقة (١٥٠) ألف مكواة سنوياً، ومشروع المقاييس الكهربائية بكلفة (٤,٦٥٠) مليون دينار لإنتاج (٢٠٠) ألف مقياس

كهربائي سنوياً، ومشروع إنتاج شمعات القدح بكلفة (١,٢٥) مليون دينار لإنتاج (٣) ملايين قطعة سنوياً^(٣٦).

٢. الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية: ابتدأت أعمالها سنة ١٩٦٥ لإنتاج الجلود والإسفنج الصناعي وخلال سنة ١٩٧٠ توسعت الشركة من خلال إضافة خطوط إنتاجية جديدة وهي إنتاج الإسفنج المطاطي (دنبوب)، وإنتاج حبيبات البلاستيك، وإنتاج أنابيب البلاستيك لغرض التأسيسات الكهربائية فضلاً عن تأسيس مشروع لإنتاج الألواح البلاستيكية المستعملة في صناعة الهياكل الداخلية للثلاجات ومشروع إنتاج الرقائق البلاستيكية لصناعة أقذاح الألبان والمرطبات على أمل تشغيل المشروع خلال سنة ١٩٧٥^(٣٧) وهذا ما تم بالفعل، أما سنة ١٩٧٦ فقد وصفت بـ(العام الحافل بالنشاط الإنتاجي) لهذه الشركة الجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣)

المواد والكميات المنتجة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية خلال سنتي

١٩٧٥-١٩٧٦^(٣٨)

ت	اسم المادة	وحدة القياس	إنتاج ١٩٧٥	إنتاج ١٩٧٦
١	الإسفنج الاصطناعي	مليون سم	٧.٥	١٠.٣
٢	الإسفنج المطاط	قطعة	٧١٢٢	٦٩٦٦
٣	الجلود الاصطناعية	ألف متر طولي	١٠٠٠	٦٩١
٤	الجلود الرغوية	ألف متر طولي	-	٨٩
٥	الحبيبات البلاستيكية	طن	٢٦٥٠	٣٣٦
٦	ألواح ورقائق بلاستيكية	طن	٥٧٠	١٧١٨
٧	أكواب بلاستيكية	عدد	-	١٦٢٠٠٠٠٠
٨	إسفنج صلب	ألف م	-	١١٨١
٩	أنابيب بلاستيكية	ألف قدم	٥٠٠	٦٠٢

٣. شركة الهلال الصناعية: بلغت مساهمة المصرف الصناعي نسبة ٤٠٪ من رأسمالها البالغ (٢) مليون دينار عملت هذه الشركة بخطين من الإنتاج الأول، معمل مبردات الهواء والثاني، معمل نوابض السيارات وخلال سنة ١٩٧٤ بدأ الشركة نصب معمل خاص لإنتاج أسلاك اللحيم كما تم

التعاقد لشراء معمل لإنتاج مغاسل للمطابخ (سبك) ^(٣٩) فضلاً عن تعاقدتها خلال الفصل الثالث (تموز-أيلول) من السنة ذاتها مع شركة دائماركية لشراء معمل لإنتاج أحواض الغسيل وشراء مكائن لإنتاج بعض الاواني المنزلية ^(٤٠)، أما في سنة ١٩٧٦ تم وضع حجر الأساس لمشروع إنتاج مبردات ومكيفات الهواء وافتتاح معملين الأول لإنتاج أسلاك اللحيم والثاني لإنتاج السنكات المعدنية للمطابخ ^(٤١)، يبدو من خلال ما تقدم إن توسع عمل هذه الشركة يعود الى طبيعة انتاجها لسلع مست الحاجات الضرورية للفرد كما إن زيادة عدد السكان وتحسن الوضع المعاشي سبب الطلب المتزايد على هذه السلع.

٤. شركة صناعة الدراجات العراقية: ساهم المصرف الصناعي بنسبة ٤٠٪ من رأسمالها ، نُصِبَ لهذه الشركة خطان إنتاجيان الأول لإنتاج الدراجات الهوائية بأنواعها وأحجامها كافة وتم خلال سنة ١٩٧٤ إنتاج الدراجات ذات سلة ، أما الخط الثاني فكان لإنتاج الأنابيب المعدنية المستخدمة لصناعة الأثاث وغيرها ^(٤٢)، أما مشاريعها الجديدة خلال سنة ١٩٧٦ كانت ثلاثة: الأول مشروع لإنتاج الأثاث المعدنية من الأنابيب المعدنية المنتجة في الشركة ذاتها ، والثاني إنتاج دراجة ذات ثلاثة عجلات للأطفال ، والثالث مشروع لإنتاج الأنابيب المربعة والمستطيلة فضلاً عن الأنابيب المدورة ^(٤٣).

٥. شركة الصناعات الالكترونية: تأسست الشركة في أواخر سنة ١٩٧٣ وفي الأول من نيسان سنة ١٩٧٤ تم ضم معمل شركة الصناعات الخفيفة لصناعة الراديو والتلفزيون ومعملان مشابهان تعود ملكيتهما للقطاع الخاص برأسمال بلغ مليون دينار كانت مهمتها تجميع الوحدات الإنتاجية والتجميعية القائمة بإنتاج الراديو والتلفزيون في العراق تحت إدارة واحدة وأهم أسباب تأسيس هذه الشركة تحقيق منافع الإنتاج الموسع والقضاء على الازدواجية في العمل وتبذير الجهد والكفاءات من جهة وزيادة نسب التصنيع المحلي للأجزاء الداخلة في الأجهزة المنتجة وتقليل استيرادها من الخارج من جهة أخرى فضلاً عن تأسيس مثل هذه الشركة سيدعم المنتج

العراقي ويقوي مركزه في التفاوض اتجاه المجهزين الأجانب، والاستفادة من الخبرات الفنية والتأهيل المهني، كما وضعت الشركة دراسات لإنتاج سلع أخرى كالحاسبات وأجهزة تسجيل الصوت وأشرطة الكاسيت وأدوات الهاتف وأجرت مفاوضات في كل من اليابان^(٤٤) وأوروبا الغربية للوصول إلى أحسن الشروط^(٤٥)، في حين وصفت سنة ١٩٧٦ بالنسبة للشركة بـ(عام التطورات المهمة والانتقال النوعي نحو الأفضل) لان الشركة أنتجت في هذه السنة ولأول مرة في المنطقة العربية التلفزيون الملون والعادي بمعدل (٨٠) ألف جهاز والآلات الحسائية الالكترونية (٨) آلاف حاسبة وأشرطة الكاسيت بواقع مليون كاسيت فضلاً عن إنتاج أجهزة الراديو (١٠٠) ألف قطعة والهاتف (التلفون) ومسجلات الصوت^(٤٦).

٦. شركة صناعة التمور: من أقدم شركات القطاع المختلط من حيث التأسيس ساهم المصرف بنسبة ٣٧٪ من رأسمالها ، على الرغم من زيادة الطلب على مادة الدبس المنتج في هذه الشركة خلال سنة ١٩٧٣ وذلك لأنها دخلت ضمن السلع المشمولة بالمقايضة وإقبال التجار المحليين والوكلاء على تصدير كميات كبيرة منه إلا إن وزارة الاقتصاد رفعت هذه المادة من جداول المقايضة خلال سنة ١٩٧٤ وذلك لمعانة الشركة من مشاكل مالية تتعلق بقلّة السيولة النقدية ومشاكل فنية إنتاجية وإدارية لذا تشكلت من ممثلين عن المصرف الصناعي ومديريتي التصميم والإنشاء والبحث والرقابة الصناعيتين وشركة تعليب كربلاء^(٤٧) ومصلحة التمور العراقية لوضع قرارات لتحسين أعمال الشركة^(٤٨)، وضعت الشركة خلال سنة ١٩٧٦ دراسة عروض لمكائن إنتاج المشروبات غير الغازية وذلك ضمن الخطة التوسعية بتوزيع إنتاج الشركة للتخلص من الموسمية وجعل عمل الشركة مستمراً طيلة أيام السنة^(٤٩).

٧. شركة أخشاب الشمال: إحدى شركات القطاع المختلط ساهم المصرف الصناعي بنسبة ٥٨٪ من رأسمالها ، قدم المصرف الصناعي دعمه لهذه الشركة خاصة في تنفيذ مشروع الخشب الحبيبي كما وصلت المكائن

الجديدة التي تم استيرادها وقدم خبراء أجانب الذين أشرفوا على عمليات نصب المعمل الجديد ليكون جاهزاً للإنتاج سنة ١٩٧٥ وقد ساند المصرف الصناعي الشركة من خلال تأمين أقيام مبالغ المكائن من خلال منحها ٦٠٪ من قيمتها كما طرح المصرف أسهم الشركة غير المكتتب عليه وعددها (٥٠٧٤٠) سهماً ساهم بها المصرف وبعض شركات القطاع الصناعي المختلط^(٥٠)، وتم إكمال نصب المكائن في سنة ١٩٧٦ وطرح إنتاجه في السنة ذاتها^(٥١)، واعتمد على أخشاب اليوكالبتوس المنتجة من مشاريع التشجير العائدة لمديرية الغابات العامة وقد تم بيع الأخشاب (٢,٧٥٠) فلس للطن الواحد^(٥٢).

٨. شركة البيرة الأهلية: من الشركات الوطنية الجديدة وللشركة مساهمة في سد جزء من حاجة السوق ساهم المصرف الصناعي بنسبة ٥٦٪ من رأسمالها خلال سنة ١٩٧٦^(٥٣).

٩. شركة صناعات الكوت: تم دراسة وإقرار التصاميم الأولية لمشروع الطابوق الفني الخاص بهذه الشركة خلال سنة ١٩٧٤ وتعهد الجانب البلغاري بتجهيز مكائن المشروع وتقديم التصاميم النهائية لإعلان المناقصة لأعمال الهندسة المدنية^(٥٤)، وتم إحالة أعمال الهندسة المدنية خلال سنة ١٩٧٦ ليتسنى للشركة نصب المكائن وتشغيل المعمل خلال سنة ١٩٧٧^(٥٥).

١٠. شركة المواد الوسيطة للصناعات البلاستيكية: حصلت شهادة التسجيل في الحادي والعشرين من تموز سنة ١٩٧٤ برأسمال (١,٥٠٠,٠٠٠) دينار مقسم على مليون ونصف سهم اشترى المصرف الصناعي نسبة ٥١٪ من الأسهم بصفة مؤسس، بعدها عقدت الهيئة العامة للشركة أول اجتماع لها في أوائل سنة ١٩٧٥^(٥٦)، تم إحالة أعمال الهندسة المدنية على المقاولين وبعد إكمال نصب الأسس الكونكريتية ستقوم شركة (كريا) الأجنبية بنصب الأبنية الجاهزة ليكون أول دفعة للإنتاج في النصف الأول من سنة ١٩٧٧^(٥٧).

١١. شركة الألواح البلاستيكية المصفحة: تأسست سنة ١٩٧٤ وحصلت على شهادة التسجيل في الثالث عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٧٤ واختصت الشركة بإنتاج الألواح البلاستيكية المصفحة (الفورميكا) والمواد الداخلة فيها بالاعتماد على المواد الأولية البتروكيمياوية بلغ رأسمال الشركة مليون دينار^(٥٨) مقسمة على مليون سهم تملك المصرف الصناعي ٥١٪ من رأسمال^(٥٩) وبدأت بالإنتاج الفعلي خلال شهر تموز سنة ١٩٧٦^(٦٠).

١٢. شركة الأغذية والأكياس البلاستيكية: تأسست سنة ١٩٧٤ اختصت بإنتاج الأغذية البلاستيكية للأغراض الزراعية وإنتاج الأكياس البلاستيك بأنواعها بلغ رأسمالها (١,٥) مليون دينار مقسمة على مليون ونصف سهم اشترك المصرف الصناعي بصفة مؤسس بنسبة ٥١٪ من رأسمالها^(٦١).

يتضح للقارئ من خلال ما تقدم ازدياد القروض التي قدمها المصرف الصناعي خلال مدة البحث بشكل عام ، إذا ما استثنينا السنوات الثلاث كما هو واضح في جدول رقم (٢٥) ، أما ارتفاعه فهو ناتج عن التوسع في الحركة الصناعية وانتعاش الاستثمار الصناعي وزيادة القوة الشرائية خاصة بعد زيادة إيرادات النفط بعد سنة ١٩٧٣ مما أدى إلى رغبة العديد من المستثمرين تشغيل رؤوس أموالهم في القطاع الصناعي مما يتطلب تعديل قانون المصرف الصناعي ليتسنى له تسهيل عملية الإقراض والتسهيلات المصرفية كل ذلك ترك أثراً واضحاً خاصة على المشاريع الصناعية للقطاع المختلط الذي تراوحت فيه نسبة مساهمة المصرف الصناعي في معاملها ما بين ٣٧٪ لتصل إلى ٥٨٪.

الخاتمة

١. كان لتطور الوضع الاقتصادي والمالي مع توسع القاعدة الصناعية أثر كبير في تأسيس المصرف الصناعي الذي هدف إلى تذليل العقبات كافة أمام المستثمرين من خلال تقديم القروض بوساطة قسم التسليف وفتح الاعتمادات لاستيراد المكائن من خلال قسم الصيرفة وتقديم دراسة لكل مشروع صناعي وجدواه الاقتصادية ومدى ملائمته في سد متطلبات البلد من خلال قسم المشاريع.
٢. ركز المصرف الصناعي دعمه للقطاع الخاص وكان سبباً لظهور القطاع المختلط إذ استفاد القطاع الخاص من المصرف من خلال القروض التي كان يقدمها في

- الوقت الذي فضل القطاع المختلط التسهيلات المالية لان طبيعة عمله تتطلب سيولة نقدية سريعة عكس القطاع الخاص الذي كان بحاجة إلى قروض طويلة الأجل لان طبيعة عمله تتطلب عملية تسديد القرض تكون على المدى البعيد.
٣. وضع المصرف الصناعي معايير عدة في منحه القروض للمشاريع الصناعية حددت هذه المعايير نوع المشروع الصناعي وهل يسد العجز المحلي؟ وكذلك الموقع الجغرافي كلما كان المشروع في موقع أقل تطور صناعي ترتفع قيمة القرض وتنخفض نسبة الفائدة.
٤. كان ارتفاع وانخفاض القروض التي منحها المصرف قد تأثر بشكل كبير بارتفاع وانخفاض نسبة ودائع الدوائر الحكومية الرسمية وشبه الرسمية لدى المصارف الاختصاصية.
٥. أدى المصرف الصناعي دوراً مهماً في دعم القطاع الصناعي وتجسد ذلك بشكل واضح في تأسيس وتوسيع عدد من المعامل والشركات خلال المدة ١٩٧٤-١٩٧٦ وهي: شركة الصناعات الخفيفة، الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، شركة صناعة الدراجات العراقية، شركة الصناعات الالكترونية، شركة صناعة التمور، شركة أخشاب الشمال، شركة البيرة الاهلية، شركة صناعة الكوت، شركة المواد الوسيطة للصناعات البلاستيكية، شركة اللوح البلاستيكية المصفحة، شركة الاغطية والاكياس البلاستيكية.

هوامش البحث

- (١) تضمن القانون (٢٠) مادة جاء في مادته الأولى تأسيس الحكومة مصرفاً صناعياً مركزه في بغداد وتفتح له فروع شرط موافقة وزير المالية. للتفاصيل. ينظر: الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ١٧٨٣، بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥، ص ٤٧.
- (٢) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٤٩.

- (٣) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة التخطيط، ٣٧٥ / ٤٢٠٢٠٠، غسان محمد سعيد العبطان، تجارب في التصنيع، مجموعة محاضرات أقيمت على دورة الدراسات العليا في تخطيط التنمية، (وزارة التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، ١٩٨٣)، ص ٢٥.
- (٤) الحساب الجاري: عقد بين البنك والعميل يتم بمقتضاه إيداع العميل مبلغاً من المال في خزانة البنك أو فتح اعتماد بمبلغ معين يسحب منه وتنقسم على قسمين: حسابات جارية دائنة وحسابات جارية مدينة. محمود علي عطوان، معجم العلوم المالية والمحاسبة والمصرفية، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٣٦٧.
- (٥) خصم الكمبيالات: عملية يتم فيها تقديم الكمبيالة للبنك أو لأي مؤسسة مالية للحصول على قيمتها نقداً. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣)، ص ٩٧.
- (٦) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٣.
- (٧) خطابات الضمان الداخلية والخارجية: هو إشعار من مصرف أجنبي الى مصرف مراسل له في بلد آخر يطلب منه وضع مبلغ من المال تحت تصرف شخص أو شركة يبين اسمه أو اسمها في خطاب الاعتماد عند إتمام بعض العمليات التجارية. شريف مصباح أبو كرش، معجم المصطلحات المالية والإدارية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ١٣٣-١٣٤.
- (٨) مستندات: وثائق منصوص عليها على كتاب الاعتماد المستندي والتي يتعين على المستفيد تقديمها مقابل استعمال الاعتماد. سميح مسعود، المصدر السابق، ص ٢٥٣.
- (٩) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ١٤-٣١.

- (١٠) القيود الحسابية: قيد أو ترحيل مبلغ مطلوب ويدرج عادة على الجانب الأيسر من الحساب. شريف مصباح أبو كرش، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (١١) الحسابات الختامية: الحسابات التي تتحد فيه مجمل الحسابات وينظم على شكل كشف نهائي بأرصدة الحسابات المنقولة. حسن النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٨)، ص ٨١.
- (١٢) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٦٣.
- (١٣) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ١٥.
- (١٤) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة التخطيط، ٤٩٢ / ٤٢٠٢٠٠، مدحت القرشي، سياسة التصنيع في العراق، (وزارة التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، ١٩٨٧)، ص ١٤.
- (١٥) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥١.
- (١٦) تم إعداد الجدول من خلال الرجوع إلى المصادر: د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ١٠٣؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٨٠ / ٥٢١١٠، التقرير السنوي لعام ١٩٧٨، (البنك المركزي العراقي: دائرة الإحصاء والأبحاث/المديرية العامة للأبحاث، د.ت)، ص ١١٧؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٠.

- (١٧) الجدول من إعداد الباحث من خلال الرجوع إلى المصادر: د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٩٠ / ٥٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١، الشهر: كانون الثاني، السنة: ١٢، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨١ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٤، الشهر: نيسان، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٩٥ / ٥٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٥، الشهر: مايس، السنة: ١٢، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٥ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٩، الشهر: أيلول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٦ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١٠، الشهر: تشرين الأول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٧ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١١، الشهر: تشرين الثاني، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥؛ د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٨ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١٢، الشهر: كانون الأول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥.
- (١٨) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٥ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٩، الشهر: أيلول، السنة: ١١، (البنك المركزي

- العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، (١٩٦٨)، ص ٥-٦؛ د.ك.و.
"الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٦ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي
الشهري عن العراق، العدد: ١٠، الشهر: تشرين الأول، السنة: ١١، (البنك المركزي
العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، (١٩٦٨)، ص ٦.
(١٩) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٢٨ / ٤٢١١٠، البنك المركزي
العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢)، ص ١٣.
(٢٠) مصرف الرهون: أسسته الحكومة العراقية سنة ١٩٥١ برأسمال (٢٥٠) ألف دينار وظيفته
اقتراض العراقيين برهن أموال منقولة غير قابلة للتلف ويسهل حفظها. الوقائع العراقية
"جريدة"، العدد ٢٩٥٢، بتاريخ ٣١/٣/١٩٥١، ص ٨٢.
(٢١) مصرف الرافدين: أسسته الحكومة العراقية سنة ١٩٤١ برأسمال (٣٠) مليون دينار عراقي
وكان أول رئيس لمجلس ادارته (عدنان محمد الطيار) له فروع عدة داخل وخارج
العراق. مؤسسة دليل المصارف، دليل المصارف ١٩٧٩، (د.م، ١٩٧٩)، ص ١٨١.
(٢٢) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٣٤ / ٥٢١١٠، نشرة البنك
المركزي العراقي نيسان-حزيران، العدد: ٢، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٠)، ص ب.
(٢٣) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٣٨ / ٥٢١١٠، البنك المركزي
العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٧١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١)، ص ٥٤.
(٢٤) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٣٣٢ / ٥٢١١٠، التقرير
الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد ٤، الشهر: نيسان، السنة ١٥، (البنك المركزي
العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٧٢)، ص ٨.
(٢٥) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف
الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة
للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ١٥.

(٢٦) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٧/ ٥٢٢١، وزارة الصناعة والمعادن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية التقرير الثالث تشرين الأول-كانون الأول ١٩٧٤، (د. م، د.ت)، ص ٢٢-٢٣.

(٢٧) تضمن التعديل ثلاثة مواد المادة الأولى منه ألغت الفقرة (٢) من المادة (١٥) من قانون المصرف الصناعي رقم (٦٢) لسنة ١٩٦١ المتضمن تسجيل رهن المكائن لتوثيق ديون المصرف لدى الكتاب العدول وحل محلها بان يسجل رهن المكائن لتوثيق ديون المصرف في سجل خاص ويصدق لدى كاتب عدل واعتبار السجل من السندات الرسمية، أما المادة الثانية فقد نصت على اعتبار ديون المصرف ممتازة درجة امتيازها مساوية لدرجة امتياز الديون الحكومية وتستحصل بموجب قانون جباية الديون المستحقة للحكومة أو قانون التنفيذ. الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ٢٤٩٨، بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥، ص ٢.

(٢٨) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤/ ٥٢٢١، منجزاتنا في ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٠.

(٢٩) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦/ ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٤٣.

(٣٠) شمل القطاع المختلط الشركات التالية: الصناعات الخفيفة، الهلال الصناعية، الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، أخشاب الشمال، صناعات التمور، صناعات العمارة، صناعة الدراجات العراقية، كربلاء لمنتجات التمور، الخشب المضغوط، الشركة العامة لصناعة البطاريات. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٢٨/ ٤٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢)، ص ٢٢٩.

(٣١) المقصود بالمساهمة هي نسبة مساهمة المصرف تساوي عدد الأسهم التي يمتلكها المصرف في الشركة إلى عدد أسهم الشركة الكلية. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك

- المركزي العراقي، ١٣٨ / ٥٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٧١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١)، ص ١٧٧.
- (٣٢). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٢٨ / ٤٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢)، ص ٦٧-٦٨ و ص ٢٢٩.
- (٣٣). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٣٨ / ٥٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٧١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١)، ص ١٧٧.
- (٣٤). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٤٥.
- (٣٥). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥١.
- (٣٦). ((النفط والتنمية)) (مجلة)، العدد ٦، السنة ٣، آذار ١٩٧٨، (بغداد: دار الاديب)، ص ١٨٢.
- (٣٧). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٤٦.
- (٣٨). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٢.
- (٣٩). د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٤٨-٤٩.

- (٤٠) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ٥٢٢١ / ١٤٤، وزارة الصناعة والمعادن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية التقرير الثاني (تموز-أيلول) ١٩٧، (مديرية الدراسات والتخطيط، د.ت)، ص ١٠.
- (٤١) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ٥٢٢١ / ١١٤، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٣-١٥٤.
- (٤٢) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ٥٢٢١ / ١٤٦، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٠.
- (٤٣) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ٥٢٢١ / ١١٤، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٣.
- (٤٤) عقدت الحكومة العراقية في السادس عشر من آب سنة ١٩٧٤ اتفاقية اقتصادية مع اليابان في طوكيو إذ مثل العراق وزير الاقتصاد (حكمت العزاوي) ومثل الجانب الياباني وزير الشؤون الخارجية (توشيو كيمورا T. Kimura) تقرر في تلك الاتفاقية أن تمول اليابان العراق باعتمادات ثابتة من الين تألفت الاتفاقية من مقدمة وعشر مواد ومذكرات وملاحق. للتفاصيل. ينظر: مجموعة باحثين، العراق المعاصر رؤى أجنبية، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، ط ٢، (بغداد: دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٣)، ص ١٥٩؛ سنان صادق حسين الزبيدي، العراق واليابان دراسة تاريخية في علاقاتهما المعاصرة ١٩٦٨-١٩٧٩، (بغداد: مكتب أحمد الدباغ للخدمات الطباعة، ٢٠١٧)، ص ٨٦-٩٧.
- (٤٥) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ٥٢٢١ / ١٤٦، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٣.

- (٤٦) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٣؛ ((النفط والتنمية)) (مجلة)، العدد ٧، السنة ١، نيسان ١٩٧٦، (بغداد: دار الاديب)، ص ١٥٦-١٥٧.
- (٤٧) تأسست في البداية مصلحة تغليب كربلاء سنة ١٩٦٢. التقرير السنوي الرابع للمؤسسة العامة للصناعة للسنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٩)، ص ٤٨؛ الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، الدليل التجاري العراقي ١٩٧٤/١٩٧٥، (بغداد: مطبعة الزهراء، د.ت)، ص ٧٦.
- (٤٨) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٥-٥٦.
- (٤٩) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٤.
- (٥٠) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٧.
- (٥١) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٥.
- (٥٢) عبد الرزاق الجعفري، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٥٣) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٤.
- (٥٤) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٨.

- (٥٥) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٥.
- (٥٦) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٩.
- (٥٧) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٥.
- (٥٨) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٤ / ٥٢٢١، وزارة الصناعة المؤسسة العامة للتنمية الصناعية التقرير الثاني (تموز-أيلول) ١٩٧٤، (مديرية الدراسات والتخطيط، د.ت)، ص ١١.
- (٥٩) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٩.
- (٦٠) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧)، ص ١٥٥.
- (٦١) د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت)، ص ٥٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق (غير المنشورة)

ملفات وزارة الصناعة

١. التقرير السنوي الرابع للمؤسسة العامة للصناعة للسنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٩).

٢. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٤ / ٥٢٢١، وزارة الصناعة والمعادن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية التقرير الثاني (تموز-أيلول) ١٩٧٤، (مديرية الدراسات والتخطيط، د.ت)
٣. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٦ / ٥٢٢١، المصرف الصناعي التقرير السنوي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤، (وزارة الصناعة والمعادن: المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، د.ت).
٤. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١٤٧ / ٥٢٢١، وزارة الصناعة والمعادن المؤسسة العامة للتنمية الصناعية التقرير الثالث تشرين الأول-كانون الأول ١٩٧٤، (د. م، د.ت).
٥. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، ١١٤ / ٥٢٢١، منجزاتنا في عام ١٩٧٦، (بغداد: مطابع المؤسسة العامة للكهرباء، ١٩٧٧).

ملفات وزارة التخطيط

٦. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة التخطيط، ٣٧٥ / ٤٢٠٢٠٠، غسان محمد سعيد العبطان، تجارب في التصنيع، مجموعة محاضرات أقيمت على دورة الدراسات العليا في تخطيط التنمية، (وزارة التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، ١٩٨٣).
٧. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات وزارة التخطيط، ٤٩٢ / ٤٢٠٢٠٠، مدحت القريشي، سياسة التصنيع في العراق، (وزارة التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، ١٩٨٧).

ملفات البنك المركزي العراقي

٨. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨١ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٤، الشهر: نيسان، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨).
٩. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٥ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٩، الشهر: أيلول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨).

١٠. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٦ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١٠، الشهر: تشرين الأول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨).
١١. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٧ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١١، الشهر: تشرين الثاني، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨).
١٢. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٨٨ / ٤٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١٢، الشهر: كانون الأول، السنة: ١١، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٨).
١٣. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٢٨ / ٤٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢).
١٤. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٩٠ / ٥٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ١، الشهر: كانون الثاني، السنة: ١٢، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٩).
١٥. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٢٩٥ / ٥٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٥، الشهر: مايس، السنة: ١٢، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٩).
١٦. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٣٤ / ٥٢١١٠، نشرة البنك المركزي العراقي نيسان-حزيران، العدد: ٢، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٠).
١٧. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٣٨ / ٥٢١١٠، البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لسنة ١٩٧١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١).
١٨. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ٣٣٢ / ٥٢١١٠، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، العدد: ٤، الشهر: نيسان، السنة: ١٥، (البنك المركزي العراقي: مديرية الأبحاث- دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٧٢).

١٩. د.ك.و. "الوحدة الوثائقية"، ملفات البنك المركزي العراقي، ١٨٠ / ٥٢١١٠، التقرير السنوي لعام ١٩٧٨، (البنك المركزي العراقي: دائرة الإحصاء والأبحاث/المديرية العامة للأبحاث، د.ت).

ثانياً: الكتب والموسوعات

١. الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، الدليل التجاري العراقي ١٩٧٤/١٩٧٥، (بغداد: مطبعة الزهراء، د.ت).
٢. حسن النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٨).
٣. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣).
٤. سنان صادق حسين الزبيدي، العراق واليابان دراسة تاريخية في علاقاتهما المعاصرة ١٩٦٨-١٩٧٩، (بغداد: مكتب أحمد الدباغ للخدمات الطباعية، ٢٠١٧).
٥. شريف مصباح أبو كرش، معجم المصطلحات المالية والإدارية، (عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).
٦. مجموعة باحثين، العراق المعاصر رؤى أجنبية، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، ط٢، (بغداد: دار ميزوبوتاميا، ٢٠١٣).
٧. محمود علي عطوان، معجم العلوم المالية والمحاسبة والمصرفية، (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).
٨. مؤسسة دليل المصارف، دليل المصارف ١٩٧٩، (د.م، ١٩٧٩).

ثالثاً: الصحف والمجلات

الصحف

١. الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ١٧٨٣، بتاريخ ٢٥/٣/١٩٤٠.
٢. الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ٢٩٥٢، بتاريخ ٣١/٣/١٩٥١.
٣. الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ٢٤٩٨، بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥.

المجلات

١. ((النفط والتنمية)) (مجلة)، العدد ٦، السنة ٣، آذار ١٩٧٨، (بغداد: دار الاديب).